بدأت جهود المصالحة الفلسطينية أولى خطواتها الجدية بعدما تم اعداد ورقة عمل تنظيمي وسياسي من قبل الشعبية والديمقراطية. واشتملت هذه الورقة على الدعوة الى قيام «جبهة الانقاذ الداخلي»، وذلك لتحقيق وحدة شاملة بين الاطراف الفلسطينية كافة، وقد تم الاتفاق بعد ان أجريت اتصالات مع شخصيات مستقلة وعدد من اعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح». وأكدت مصادر دبلوماسية ان مشروع «جبهة الانقاذ الداخلي» أيدته أطراف دولية عدة، في مقدمها الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٤).

الى ذلك، قام وفد من اللجنة المركزية لـ «فتح»، قوامه خليل الوزير (أبو جهاد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول) وعضوا المجلس الثوري صخر حبش (ابو نزار) وعباس زكي، بزيارة الى عدن، التقى خلالها بالرئيس اليمني علي ناصر محمد. وكان موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية في طليعة الموضوعات التي تناولها اللقاء. وقد أعرب علي ناصر محمد، عن أمله في تحقيق ارضية مشتركة للقاء ثلاثي يسعى من اجل تحقيقه الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي بين الفصائل الاساسية في م.ت.ف. وهي «فتح» والديمقراطية والشعبية، خاصة وان اللجنة المركزية لـ «فتح» رفضت مضمون البيان الرباعي الذي اصدرته الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية في عدن(**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٨٤).

في المقابل، تقدم وفد «فتح» بورقة عمل الى كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بواسطة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ليصار الى لقاء على أساسها. وهي تتضمن، في الناحية السياسية، التزام «فتح» بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، وتأكيد مقررات «قمة فاس»، ورفض مشروع ريغان ومشروع الحكم الذاتي، واعتبار البيان المشترك الاردني ـ الفلسطيني أساساً للعلاقة بين الاردن و م.ت.ف. والى ذلك، تضمنت ورقة وفد «فتح» الحرص على اعادة العلاقة مع سوريا على أرضية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، واعادة ترتيب الوضع الفلسطيني في لبنان بالتنسيق المشترك مع القوى الوطنية اللبنانية، والتأكيد ان الاقتراب في سياق العلاقة مع مصر يتم بمقدار ابتعادها من سياسة كامب ديفيد والتنسيق في هذا مع الحركة الوطنية المصرية، والعمل على توطيد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، والعمل، كذلك، على مشاركة السوفيات في أي حل لقضية الشرق الاوسط مع استمرار التشاور والتنسيق المسبق في القضايا السياسية في الاطار الدولي. وأكدت ورقة «فتح» ضرورة التحرك نحو اوروبا، باشراك جميع الدول والقوى المؤثرة والقادرة على المساهمة بدور بارز في حل عادل لقضية الشرق الاوسط، والعمل على دعم اللجنة المشتركة الفلسطينية ـ الاردنية للقيام بمهامها بشكل فعال لدعم صمود الارض المحتلة، ووضع المخططات اللازمة لخلخلة المجتمع الاسرائيلي، سياسياً واجتماعياً، من خلال تأسيس دائرة تتولى هذه المهمة، وتضع اللجنة التنفيذية تلك المخططات. كما أكدت ورقة «فتح» ضرورة عدم الزج بالقضية الفلسطينية في أية خلافات عربية، أو دولية (**المصدر نفسه**).

أما من الناحية التنظيمية، فقد أكدت ورقة «فتح» انها لن تغير موقفها من المنشقين، وتعتبر مستقبل وجودهم كتنظيم مستقل مرهون بارادة المجلس الوطني الفلسطيني. واوضحت الورقة موقف «فتح» الداعي الى اعتماد مبدأ جماعية القيادة في اتخاذ القرارات وترجمة قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الى عمل، ومشاركة الفصائل الرئيسة، بشكل فعال، في مؤسسات المنظمة. ودعت الورقة الى ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني على ارضية الاتفاق مع الفصائل الرئيسة، في النصف الأول من نيسان (ابريل) ١٩٨٤ (**المصدر نفسه**).

وعلى أرضية النقاط المشتركة، بين برنامج المنظمات الاربع، وورقة «فتح» السياسية ـ التنظيمية، والمقدمة الى قيادة الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، بدأ الاعداد للقاء موسع بين اللجنة المركزية لـ «فتح»، من جهة، والتحالف الرباعي، من جهة أخرى، في الجزائر، وذلك استئنافاً لاجتماعات عدن. وفي بداية عملية الحوار الذي بدأ بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٤، تم وضع جدول اعمال، تجاوز كل الصعوبات والخلافات التي سبق أن حالت دون انعقاد الجلسة الرسمية الاولى لمؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني. واتفقت اطراف المؤتمر على بدء الحوار على اعتبار ورقة العمل المقدمة من التحالف الرباعي جزءاً أساسياً في الحوار. وتضمنت الورقة ثمانية عناوين